

المالك وله منعه من حج التطوع في الابد فان احرمت به فانه حليلها
 عند الشافعي في مشروعه باصل
 الشرع بالاجماع واختلف هل هي سنة او واجبة فقال مالك
 والشافعي واهل اصحابنا حنيفية هي منه مؤكده وقال ابو
 ابي حنيفة هي واجبة على المؤمنين من اهل الامصار واعتبر
 في وجوبها النصاب ويدخل وقتها عند الشافعي بطول الشمس
 يوم النحر وصلى قدر صلاة العبد والحطمتين صلوا الامام
 او لم يصل وقال ابو حنيفة ومالك وجملة من شرط صحة الاضحية
 ان يصلي الامام ويحيط الا ان ابو حنيفة قال يجوز لاهد السرد
 ان يصحى اذا طلع الفجر الثاني وتال عطايد دخل وقت الاضحية
 بطول الشمس فقط واخر وقتها عند الشافعي اخر ايام التشريق
 وقال ابو حنيفة ومالك اخر الثاني من ايام التشريق وقال سعيد
 بن جبير يجوز لاهد الامصال الاضحية في يوم النحر خاصة ولا
 هل السواد الى اخر ايام التشريق وقال ابن سيرين لا يجوز
 مطلقا الا في يوم النحر خاصة وعن الحنفى الى اخر شهر ذي الحجة
 واذا كانت الاضحية واجبة لم يسقط ذبحها بقوات ايام التشريق
 بل يدعى ذكوان فضا حقا عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يسقط
 الذبح وتدفع الى الفقرا ومن دخل عليه عشر ذي
 الحجة وقصده ان يصحى فالمسخر له عند مالك والشافعي الا يخلق
 شعرا ولا يقام لغيره حتى يصحى فان قطعه كان مكرها وقال ابو
 حنيفة هو مباح لا يكره الا يخرى وقال احمد يخرى
 واذا التزم الضحية مع غيره كانت سليمة في ذبحها عيب لم يمنع
 اجزاها عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يبيع والمرضا البعير في الاضحية
 لا يمنع الاجزاء والكبير الذي يفسد اللحم ينفقه والحرب البهائم يبيع

لانه يفسد
 اللحم

لانه يفسد اللحم والعبي يبيع الاجزاء وكذا العود بالاتفاق
 وعن بعض اهل الظاهر انه لا يبيع ويكره مكسورة القرن
 وقال احمد لا يخرى مكسورة القرن ولا يخرى العرجاء
 مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يخرى ومقطوعة القرن
 لا يخرى بالاجماع وكذا الذئب لقوان جز من اللحم فان كان
 المقطوع بسيما قال احمد من ذهب الشافعي للنع والخنار عند
 مناخر من اجابة الاجزاء وقال احمد ابو حنيفة ومالك ان ذهب
 الاقل اجزئت او الاكثر فلا وعن احمد فيما ادعى الملك روايته
 ويجوز ان سئب في ذبح الاضحية ولو ذميا او
 ان كره عند الثلاثة وقال مالك لا تجزئ استنابة الذي ولا
 تكون اضحية واذا اشترى ثمنا مبدية الاضحية لم تصرف
 عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تصير والسئب
 ان يسي الله بها عند ذبح الاضحية وغيره فان يتركها قال ابو
 حنيفة ان ترك الذابح التسمية عند الذبح يخرى وان
 تركها ناسبا الكلت وقال مالك ان تعد تركها لم يخرى وان تركها
 ناسبا ففيه روايتان وعنه رواية قالته في مطلقا
 قربها عند اوسمها وقال القاضي عبد الوهاب ومنه
 اشجابه اصابه اصابه التسمية عند اعرس متناول لا يكره الا يخرى
 ومنهم من يقول انها سنة وقال الشافعي ان تركها عن اوسمها
 لا يخرى وقال احمد ان تعد الترك لم يخرى وان تركها ناسبا
 فعنه روايتان ويخرى عند الشافعي ان يصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال احمد ليس بمشروع ويستحب ان يقول اللهم هذا منك
 وذلك تقبله مني وقال ابو حنيفة بكره ذلك
 واذا كانت الاضحية تطوعا امتحله ان ياكل منها بالاتفاق وقيل

Copyrighting Sersity